الأبعاد الاجتماعية لتداول السلطة في الأحزاب السياسية العراقية

مقدمة:

إن التعددية الحزبية والتداول على السلطة السياسية من أهم مبادئ الأنظمة الديمقراطية الحديثة، ومن أهم المؤشرات لوصف وقياس مدى ديمقراطيتها وأصبحت حاليا من أهم القضايا ذات الاهتمام على الساحة الدولية والعربية على جميع المستويات، على المستوى الفكري وعلى مستوى النخب الحاكمة والأحزاب والمجتمع المدني ولدى الشارع، ونظرا لأهميتها في تحقيق الشرعية والتنمية والحكم الراشد والمشاركة والاستقرار والتقدم جعل الأنظمة السياسية والأحزاب ومختلف التنظيمات بما فيها بعض أنظمة العالم الثالث التي تشهد عمليات الانتقال الديمقراطي على الأخذ بالتعددية الحزبية و بآلية التداول على السلطة في المجال السياسي، ومحاولة توسعيها إلى جميع الجوانب لتجعلها كممارسة يومية تميز تفاعل النظام السياسي القائم وبيئته.

تقوم الأحزاب السياسية بوظائف جوهرية في المجتمع السياسي، فهي تعمل في صورة جسر يربط بين الحكومة والمواطنين. كما أصبحت مصدر تعبئة المصالح المتقاطعة وحل المشكلات والتناقضات الاجتماعية من خلال لقاءاتها ومناقشاتها داخل البرلمان وخارجه، وذلك في سياق تجسيدها لأهداف ومواقف مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية. ويقترن ظهور الأحزاب السياسية كذلك بتخفيف مركزية السلطة والحد من الانفراد بالقرار، والتعبير عن طموحات المواطنين المشاركة في توجيه السلطة التنفيذية والتأثير في مواقف السلطة التشريعية وترشيد قرارات الحكومة عموما. وأخيرا، تشكل الأحزاب السياسية مدارس للتثقيف السياسي والتربية الوطنية. عليه يتطلب قيام النظام الديمقراطي وجود أحزاب سياسية، وان تكون هذه الأحزاب ديمقراطية.

كما أن الأحزاب السياسية عنصر من عناصر النظام الديمقراطي ومؤسسة من مؤسساته لا يمكن تصور قيام هذا النظام وأدائه لمهماته المقصودة على وجه صحيح من غير أن تضطلع الأحزاب السياسية بوظيفتها كاملة على الوجه الذي استقرت عليه الأنظمة الديمقراطية في الحياة المعاصرة (١).

وتعد الأحزاب السياسة من أهم متغيرات النظام السياسي وشكل الحكم فيه، فاختلاف أفراد المجتمع وتباين فئاتهم من حيث المصالح الاجتماعية والاقتصادية إلى جانب الاختلافات المتعلقة بالمبادئ والأفكار والتقاليد والدين فظلاً عن الظلم الاجتماعي والاستبداد بالسلطة واحتكار الامتيازات وعدم احترام المصالح والاهتمام بالجماهير تعد من العوامل التي أسهمت في نشأة الأحزاب السياسية(٢).

إن الأحزاب السياسية هي منظمات متخصصة بالعمل السياسي، وهي بحكم طبيعة نشاطها وأهدافها تكون أكثر من غيرها قدرة على فهم المشاكل السياسية وتكوين رأي

واضح حولها ومن ثم اتخاذ مواقف إزائها. فهي تشغل جزءاً كبيراً ومهماً في الحياة العامة في كل مجتمع من المجتمعات، وفي كل نظام من أنظمة الحكم فالأحزاب عنصر من عناصر النظام الديمقراطي، ومؤسسة من مؤسساته، ولا يمكن تصور قيام النظام الديمقراطي وأداء مهماته المقصودة منـــه على الوجه الصحيح من غير أن تضلع الأحزاب السياسية بالقيام بوظيفتها كاملة طبقا لمفاهيم هذا النظام(٣).

وتلعب الأحزاب السياسية دوراً بارزاً في صنع السياسات العامة بالدول المختلفة ومنها السياسة التعليمية، ففي المجتمعات الحديثة بصفة عامة تقوم الأحزاب عادة بوظيفة تجميع المصالح، حيث تسعى لتحويل المطالب الخاصة لجماعات المصالح (والأفراد) إلى بدائل للسياسة العامة، وتتأثر الطريقة التي تقوم الأحزاب بتجميع المصالح من خلالها بعدد الأحزاب، ففي نظام الحزبين كما في الولايات المتحدة وبريطانيا، فإن الأحزاب ترغب في كسب الدعم الانتخابي الواسع الانتشار، وهو ما يتطلب من كلا الحزبين أن يُضَمنوا برامجهم السياسية تلك المطالب ذات الدعم الشعبي العريض جداً، وتعمل الأحزاب لتجَنب عدم تأييد أكثر الجماعات بروزاً، ومن ناحية أخرى في النظم التعددية، فإن الأحزاب ربما تؤدي بصورة أقل في تجميع المصالح، لكنها تعمل بوضوح لتعبر من خلال نوابها عن مجموعة محدودة من المصالح كما في فرنسا وأسبانيا، وفي نظم الحزب الواحد كما في المكسيك فإن الأحزاب تكون القوة المسيطرة على صنع السياسة العامة (٤)

ويرى موريس دوفرجيه (Mourice Duverger) بأن ظهور التداول مرتبط بظهور الأحزاب و مساهمتها في تأسيس نظم ديمقراطية تمثيلية انتخابية في أوروبا توصف بأنها تنافسية تضمن حق التصويت والمشاركة الواسعة وتداول السلطة خلال فترات محددة، وقد مرت تلك التجارب الديمقراطية بثلاث مراحل: (٥)

١. المرحلة الأولى:مرحلة الاعتراف بحق التمثيل مثل فرنسا وبريطانيا.
٢. المرحلة الثانية:مرحلة الاعتراف بحق الاقتراع في الانتخابات، ولكنه في البداية لم يكن متاحا للجميع لأن الممارسة الانتخابية كانت مشروطة بشروط مثل دفع الضرائب أو الجنس.
٣. المرحلة الثالثة:مرحلة الاعتراف بالانتخابات الدورية.

وتشكل المكونات الثلاثة التالية حدا أدنى لضمان الديمقراطية في الحزب السياسي:(٦)

الأول: الشرعية الحزبية- يتطلب تنظيم الحزب السياسي وفق أسس الوطنية السياسية بعيدا عن الاعتبارات الشخصية والقبلية والطائفية وما شابه.

الثاني: آلية تداول القيادة – تتطلب الترشيح وفق معيار الكفاءة والقدرة على الانجاز بعيدا عن المعايير الشخصية، والتوجه نحو تغذية القيادة بكفاءات جديدة دوريا، وقبول حصيلة الانتخابات.

الثالث: التعددية السياسية– وتعني القبول بتعدد الاتجاهات داخل الحزب في إطار الفكر.

وتعرف الأحزاب ذات النشأة البرلمانية أو الانتخابية بأنها أحزاب ذات نشأة داخلية أي أنها ظهرت تدريجياً من خلال أنشطة الهيئة التشريعية نفسها، وقد نشأت الأحزاب في أغلب بلاد أوروبا على الأقل بهذه الطريقة، أما الأحزاب ذات النشأة اللابرلمانية فتعرف بأنها أحزاب ذات النشأة الخارجية أي خارج إطار الهيئة التشريعية وانطوت على بعض التحدي للحكم القائم وعلى المطالبة بالتمثيل في البرلمان، وهذه الأحزاب تمثل ظاهرة أكثر حداثة وترتبط كثيراً بالتوسع في حق التصويت وبالأيديولوجيات المتشددة العلمانية أو الدينية، كما أنها ترتبط في أغلب المناطق النامية بالحركات القومية التحررية والمعادية للاستعمار(٧).

وهناك تصنيفات أخرى للأحزاب السياسية في ضوء معايير مختلفة منها البناء التنظيمي للحزب ودرجة الالتزام الأيديولوجي، وهنا تثور التفرقة بين نوعين من الأحزاب هما: الأحزاب الأيديولوجية وهي التي تسعى إلى تغيير الوضع القائم انطلاقاً من إطار فكري متكامل بشأن المجتمع والسياسة ومثالها الأحزاب الاشتراكية والشيوعية، والأحزاب البرجماتية أو العملية وهي تسعى إلى التغيير أو الإصلاح وفقاً لمنهج عملي قوامه التجربة والخطأ (٨).

أن الأحزاب السياسية قد أضحت آلية أو مفهوم استراتيجي يمكن على أساسه تفهم ظواهر كثيرة في داخل النظام السياسي كتلك الظواهر المتصلة بالمؤسسات السياسية وبالنشاط السياسي وبممارسة السلطة السياسية وبأسس اختيار وعزل الحكام وبالسلوك السياسي للحكومة، وكذلك تلك الظواهر المتعلقة والمتصلة بطرق صنع القرارات، بل بجوهر عملية صنع القرارات نفسها وبالكيفية التي تصنع بها السياسة العامة للدولة، وكيف يسترشد صانعوها باتجاهات الرأي العام وبالاتجاهات الجماهيرية واحترام إرادة الشعب(٩).

ويفرق البعض بين وظائف الأحزاب في الدول المتقدمة وفي الدول النامية، ففي الدول المتقدمة تقوم الأحزاب بوظائف منها: تجميع المطالب وتنقيتها وصياغتها ثم بلورتها في برامج وسياسات تقوم بنقلها إلى النظام السياسي، والإسهام في وضع برنامج العمل السياسي للمجتمع، والسعي إلى الوصول للسلطة عبر الانتخابات العامة، والقيام بدور المعارضة في حالة عدم الفوز في الانتخابات، وتقديم القيادات السياسية للمجتمع وغرس القيم الديمقراطية في المواطنين، وهذا بخلاف ما يحدث في الدول

النامية التي تقوم الأحزاب فيها بوظائف معينة منها تحقيق المشاركة السياسية وإحداث التكامل القومي والتعبئة السياسية، وإضفاء الشرعية على النظام السياسي(١٠).

وبصفة عامة هناك مجموعة من الوظائف والأدوار المشتركة التي تقوم بها الأحزاب المختلفة سواء في الدول المتقدمة أو النامية ومن أهمها ما يلي:

- التجنيد السياسي واختيار الكوادر السياسية: وذلك باكتشاف الأفراد المؤهلين وتجنيدهم وتدريبهم كقوى بشرية قيادية في الحزب ثم في الحكومة فيما بعد، وذلك إنما يحدث بهدف السيطرة على عملية صنع القرار الذي يخلق السياسة العامة، حيث إن نجاح الحزب في تشكيل الحكومة يعطيه الفرصة لتنفيذ برنامجه. (١١)
- التنشئة السياسية: وتقوم الأحزاب بعملية التنشئة السياسية والتي يتم بمقتضاها تلقين المرء مجموعة القيم والاتجاهات والمعايير السياسية المستقرة في ضمير المجتمع بما يضمن بقاءها واستمرارها عبر الزمن(١٢)، وهي عملية تهتم بكيفية دمج وتوحيد التفضيلات الفردية مع الصالح العام وتدريب المواطنين على تنمية الإحساس بالمسئولية الديمقراطية المعتمد على مبادئ الحرية السياسية، ويعد ذلك ضرورياً في المجتمعات التعددية لكي يُعطى هؤلاء الفرصة ليحصدوا مكاسب خبراتهم في التوفيق بين الحريات الفردية والمسئولية الشخصية والتزامات المجتمع(١٣).
- الاتصال السياسي المنظم: كما تقدم الأحزاب للمواطن أداة وطريقة لتنظيم نفسه مع الآخرين الذين يشاركونه الرأي أو الفكر أو العقيدة السياسية وتجميع أنفسهم لممارسة التأثير على السلطة السياسية ومن ثم يصبح الحزب أحد قنوات الاتصال بين الحاكم والمحكوم وأحد الأدوات التي تمكن المواطنين من المشاركة في الحياة العامة(١٤).
- صنع السياسة العامة: و يعتبر الحزب أحد أدوات صنع السياسة العامة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية وفي أمور السياسة الخارجية، ويعد ذلك من أهم وظائف الحزب في دول الحزب الواحد، وفي النظم التعددية نجد أن الحزب يقوم بوضع السياسة العامة إذا كان يتمتع بالأغلبية في البرلمان، أو كناقد لسياسة الحكومة إذا كان في المعارضة، وكل حزب يضع برنامجه الذي يصبح أساساً لسياسة الحكومة إذا تولي السلطة، أو إطاراً لنقد سياسة الحكومة إذا كان في موقع المعارضة(١٥).

ويحدد موريس ديفرجيه النظام الحزبي بأنه الوضع الذي يكون فيه لفترة

طويلة من الوقت نسبياً عدد معين وثابت من الأحزاب ذات البنية الداخلية والأيديولوجيا والمكانة المميزة وأيضاً التحالفات وأنماط من المعارضة(١٦).

أولاً: مشكلة الدراسة:

تعد الأحزاب السياسية من أهم الوسائط للتداول على السلطة في الأنظمة الديمقراطية المعاصرة، سواء كانت في السلطة أو في المعارضة وتأثير ذلك على النظام السياسي ضرورة وجود تنوع في النخب الحزبية، بحيث تكون السلطة مقسمة بين عدد من القيادات ذوي الاتجاهات المختلفة والتي تتبادل فيما بينها مراكز السلطة عن طريق انتخابات دورية بدلا من احتكار فرد أو أقلية لممارسة السلطة بصفة مستمرة وجوهر الديمقراطية داخل الأحزاب أن يسمح بالتغيير وصنع القرار(١٧).

فالأحزاب الديمقراطية هي التي تعتمد الدستور وحمايته منطلقا لعملها وليس الوصول للسلطة بأي ثمن كالانقلاب العسكري وغيره (١٨).

كما أن لا ديمقراطية حقيقية بلا تداولية أي تداول للسلطة بطريقة سلمية ولا تداولية بدون تعددية حزبية إذ كيف يحصل التداول إذا لم تكن هناك أحزاب سياسية تتنافس فيما بينها للوصول إلى سدة الحكم وتتداول السلطة عبر الانتخابات.

تتحدد مشكلة الدراسة في الإجابة على تساؤل رئيس فحواه: ما أساليب تداول السلطة في الأحزاب السياسية العراقية.

ثانياً: أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى التعرف على الأبعاد الاجتماعية لتداول السلطة في الأحزاب السياسية العراقية.

ويتفرع منه عدة أهداف هي:

١. التعرف على أهمية الأحزاب السياسية العراقية ومدى المشاركة فيها.
٢. التعرف على وظائف وأدوار الأحزاب السياسية العراقية.
٣. رصد معوقات التي تواجه الأحزاب السياسية العراقية.
٤. التعرف على أساليب تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية العراقية.
٥. التعرف على أساليب تدعيم التداول السلمي للسلطة.

ثالثاً: تساؤلات الدراسة:

تتحدد تساؤلات الدراسة في عدة تساؤلات هي:

١. ما مدى الوعي السياسي لدى عينة الدراسة؟

٢. ما أهمية الأحزاب السياسية العراقية؟
٣. ما مدى المشاركة في الأحزاب السياسية العراقية؟
٤. ما وظائف وأدوار الأحزاب السياسية العراقية؟
٥. ما معوقات التي تواجه الأحزاب السياسية العراقية؟
٦. ما أساليب تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية العراقية ؟

رابعاً: أهمية الدراسة:

تتحدد أهمية الدراسة في جانبين هما:

(أ) **أهمية علمية:** حيث تمثل دراسة الأبعاد الاجتماعية للتداول السلمي للسلطة في الأحزاب السياسية العراقية أحد الموضوعات التي يمكن أن تمثل إضافة في علم الاجتماع السياسي.

(ب) **أهمية تطبيقية:** حيث تمثل دراسة تداول السلطة أهمية تطبيقية، حيث تلقي الضوء على طبيعة تداول السلطة في الأحزاب السياسية العراقية وتكشف عن التأثيرات الاجتماعية سواء تمثلت في العصبيات أو الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية على أسلوب تداول السلطة. وهو ما يمكن أن يساعد على مواجهة معوقات التداول السلمي للسلطة.

حيث تعتبر السلطة ضرورية ولازمة لتحقيق التوازن والاستقرار داخل البناء الاجتماعي، فهي جزء لا يتجزأ من أي نظام اجتماعي. ويقوم تقبل السلطة في المجتمع الحديث على الاعتراف بضرورتها وأهميتها لتحقيق مصالح الناس واهتماماتهم بعيداً عن الصراعات الاجتماعية، ذلك لأنها تنظم أفعال الناس وتصرفاتهم.

خامساً: مفاهيم الدراسة:

(١) مفهوم التداول على السلطة:

يعرفها احمد صدقي الدجاني: "على أنها مجموعة من الناس يتداولون أمرهم فيما بينهم ليحكموا أنفسهم بأنفسهم وليستخلصوا الأفضل وكلمة الشورى في اللغة العربية تعني هذا المدلول(١٩)

في حين يعرفها عماد بن محمد: "التداول على السلطة مبدأ ديمقراطي لا يمكن وفقها لأي حزب سياسي أن يبقى في السلطة إلى ما لانهاية، بل يجب أن يعوض بتيار سياسي آخر ضمن احترام النظام السياسي القائم، والتداول يدخل تغييرا في الأدوار بين قوى سياسية تخلت بشكل ظرفي عن السلطة لكي تدخل المعارضة(٢٠)

مفهوم التداول إجرائياً " يتمثل في انتقال قيادة الحزب من شخص لأخر ومن جماعة لأخرى وفقا لمعايير ديمقراطية تتيح اختيار القيادات بحرية ونزاهة وفقاً لإجراءات وضوابط ولوائح محددة"

(٢) مفهوم الحزب السياسي:

يقصد بالحزب السياسي بذلك وجود اتحاد أو تجمع من الأفراد كبناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية او التأثير عليها بواسطة أنشطة متعددة خصوصاً من خلال تولي ممثلين له المناصب العامة سواء عن طريق العملية الانتخابية أو بدونها. (٢١)

إن مصطلح الحزب السياسي ليس مجرد مجموعة بشرية مجردة وإنما هو اتحاد مجموعات بشرية صغيرة منتشرة في جميع أنحاء البلاد، وتعتبر المجموعة الصغيرة هي وحدة الحزب التي يقوم عليها ولكل حزب سياسي طريقة عمل، وتعبر طريقة عمله عن فلسفته وتتحكم في تحقيق أهدافه وفي اتساع قاعدته أو انكماشها، وبالتالي فدراسة المجموعة المكونة للحزب لها أهمية كبرى في نشاط الحزب وأداءه لمهامه وهذا ما يعرف بهيكلية الحزب. (٢٢)

مفهوم الحزب السياسي إجرائياً هو "تجمع واتحاد بشري منظم ينشأ وفقا لقواعد قانونية تحكمه أهداف وفلسفة محددة ومجموعة من الإجراءات واللوائح بغرض تحقيق أهداف الحزب والتي يتمثل أهمها في الوصول للسلطة.

سادساً: الإجراءات المنهجية للدراسة:

(١) **نوع الدراسة:** تعتمد هذه الدراسة من الدراسات الوصفية التحليلية التي تسعى إلى دراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بطبيعة ظاهرة تداول السلطة في الأحزاب السياسية العراقية.

(٢) **منهج الدراسة:** ويتمثل في المسح الاجتماعي بالعينة وذلك باعتباره أكثر المناهج البحثية ملائمة لطبيعة الموضوع

(٣) **أداة الدراسة:** استخدمت الدراسة صحيفة الاستبيان كأداة للدراسة الميدانية، وذلك أن صحيفة الاستبيان تعتبر أكثر أدوات البحث ملاءمة لمنهج المسح الاجتماعي.

(٤) الصدق والثبات:

(أ) الصدق السطحي أو الظاهري Face Validity: تم عرض صحيفة الاستبيان على مجموعة من المحكمين المتخصصين في علم الاجتماع وتمت مراجعة الأسئلة بناء على ملاحظات بعض المحكمين، أسفرت تلك الخطوة عن حذف بعض الأسئلة بالإضافة إلى وضع أسئلة أخرى، وتعديل بعض الصياغات، وغلق كل الاستجابات المفتوحة، وبذلك تم التأكد من صدق الاستمارة.

(ب)الثبات: تم اختبار الثبات من خلال (إعادة الاختبار) في إطار التعرف على ثبات أداة الدراسة وللتأكد من صلاحيتها تم تطبيقها على عينة صغيرة قوامها (٢٠) مفردة. و تم حساب معامل الارتباط بين الاستجابات في التطبيق القبلي والبعدى فكانت درجة الارتباط (٠,٨٥) وهي معاملات ارتباط مرتفعة ودالة عند مستوى ٠,٠١ وهو ما يؤكد على ارتفاع نسبة ثبات صحيفة الاستبيان وصلاحيتها للتطبيق.

(٥) مجالات الدراسة:

لكل دراسة ثلاثة مجالات رئيسة، على الباحث توضيحها عند تخطيط إجراءات البحث، وهى تتحدد على النحو التالي:

(أ) المجال البشري:

سوف يتم إجراء الدراسة على عينة عمدية من العراقيين من سن ٢٠سنة فأكثر من الجنسين، وينتمون إلى مستويات تعليمية مختلفة.

(ب) المجال الجغرافي:

تم اختيار مدينة بغداد كمجتمع الدراسة لتطبيق الدراسة الميدانية.

(ج) المجال الزمني:

- تم تطبيق الدراسة الميدانية في الفترة من يناير ٢٠١٤ وحتى نهاية أغسطس من نفس العام.

(٦) عينة الدراسة:

(أ) حجمها: بما أن تحديد حجم العينة يختلف من دراسة إلى أخرى وذلك لأنه لا توجد قواعد معينة لكيفية الحصول على عينة كافية، وقد تم احتيار عينة ٢٠٠ مفردة من أعضاء الأحزاب السياسية العراقية.

(ب) كيفية اختيارها: تم اختيار عينة الدراسة من العراقيين من الجنسين(ذكور – إناث) بالتساوي.

سابعاً: نتائج الدراسة:

- فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الأول وهو: ما مدى الوعي السياسي لدى عينة الدراسة؟

-(١)الوعي بالأحزاب السياسية العراقية؟

إن التعددية الحزبية هي أحد مظاهر الديمقراطية والإصلاح السياسي إذا من خلالها تستطيع مختلف أطياف الشعب التعبير عن آرائها، واختيار اتجاهاتها دون الخروج عن الصالح العام، وهي تعني حرية إنشاء الأحزاب السياسية والانتماء إليها أوهي وجود أحزاب سياسية متعددة في مجتمع معين والاعتراف بها من قبل النظام السياسي، وتقبل مساهمتها في الحياة السياسية في طريق الوصول إلى السلطة والمشاركة فيها(٢٣).

يتضح من نتائج الدراسة تباين معرفة عينة الدراسة بعدد الأحزاب السياسية ما بين من يرى أنها١٥حزب بنسبة ٢٣%، كما تصل نسبة من يرى أنها من ١٥-٣٠ حزب بنسبة ٣١%، كما ترتفع نسبة من يرى أنها تزيد عن ٣٠ حزب لتصل إلى ٤٦%. وهو ما يشير إلى ارتفاع عدد الأحزاب السياسية العراقية بدرجة يصعب على أعضاء معرفة عددها. فالتعددية الحزبية لا توجد إلا حيثما توجد تعددية سياسية أي قوى اجتماعية ومصالح اجتماعية مختلفة لها رؤىْ سياسية مختلفة وتتنافس على السلطة.

تظهر التعددية الحزبية في الدول نتيجة للانقسامات والاختلافات في تركيبها العرقي، والعقائدي، والديني (٢٤) و من أبرز المؤشرات هو ظاهرة إنشاء الكثير من الحركات والأحزاب السياسية إلى درجة أصبح هناك أكثر من مائتي حزب وحركة سياسية بعد أن كان نظام الحزب الواحد هو السائد، أصبح واقع العراق يعاني من مشاكل اجتماعية برزت بشكل كبير قد تكون مكبوتة سابقاً لكنها ظهرت بعد سقوط الحكومة المركزية في بغداد(٢٥) .

(٢) الوعي بالنظام السياسي العراقي:

يشكل الوعي بالنظام السياسي (الثقافة السياسية) وهي رؤية ومعرفة عقلية لما يحيط بأفراد المجتمع السياسي من أفكار وممارسات واختلافات سياسية يستطيع من خلالها إدراك محيطه السياسي واتخاذ الموقف المناسب ومن ثم التفاعل والتأثير البناء في مجمل العملية السياسية. غير أن الوعي بالنظام السياسي العراقي قد يختلف وذلك نتيجة لتعدد العوامل المشكلة لهذا النظام والمؤثرة عليه.

وتوضح البيانات الميدانية ارتفاع نسبة من يرى أنه نظام رئاسي بنسبة ٦١%، وفي حين تصل نسبة من يرى أنه نظام توافقي٢٥%، في حين يرى البعض أنه نظام ليس له تصنيف بنسبة ١٤%.

إن الواقع الحزبي للنظم السياسية العربية، يشير الى أن هذه النظم لا تعترف من الناحية الفعلية بالتنظيمات الحزبية طرفاً وشريكاً فعلياً في العملية السياسية، فتوجد في عدة دول عربية أحزاب سياسية قائمة تعمل علناً وتشارك في الانتخابات العامة إلا إنها لا تملك قدراً كافياً من الحرية للوصول إلى السلطة، فلا تتوفر لها الشروط العادلة للدخول في المنافسات الانتخابية، وحتى الأحزاب القادرة على المنافسة والتأثير وإحراز أغلبية لا يتاح لها العمل أو يحال بينها وبين الحصول على حصتها العادلة في الانتخابات.

(٣) الوعي بالدستور في العراق:

تشير الدراسة إلى ارتفاع وعي عينة الدراسة بإعطاء الدستور حرية تأسيس الجمعيات والأحزاب السياسية بنسبة ٥٩%، وان الدستور يكفل حرية الانضمام إلى الأحزاب بنسبة٥٤%. كما ارتفعت نسبة من يرى أنه لا يجوز إجبار احد على الانضمام إلى أي حزب أو الاستمرار في العضوية فيها بنسبة ٦٢%.ويعكس هذا الوعي بالحرية التي يكفلها الدستور خاصة فيما يتعلق بتكوين الأحزاب أو المشاركة فيها. إذ أنه ليس من الممكن أن تصبح الأحزاب في قلب العملية السياسية من دون أن يتوفر الإطار السياسي المناسب من خلال سيادة الدستور، وحكم القانون، والانتخاب الحر للهيئة التشريعية، وممارسة الرقابة الفعالة على السلطة التنفيذية واستقلالية القضاء.

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثاني: ما أهمية الأحزاب السياسية العراقية من وجهة نظر عينة الدراسة؟

إن الأحزاب السياسية من المواد الأساسية والضرورية لدراسة الظاهرة السياسية وخصوصاً الداخلية منها والمتعلقة بالنظام السياسي. وترتفع نسبة من يرى أهمية الأحزاب السياسية بنسبة٧٤%، مقابل من يرى أن ٢٦% يرون أنه عدم أهمية للأحزاب السياسية.

وفيما يتعلق بمحددات أهمية الأحزاب السياسية توضح النتائج ارتفاع نسبة من يرى أهميتها السياسية بنسبة ٥٦% وذلك من منطلق أن الأغراض السياسية لتكوين الأحزاب هي أغراض سياسية، يليها من يرى أهميتها الاجتماعية بنسبة ٣٣% باعتبار أن الأحزاب السياسية تحاول أن تكتسب أرضية اجتماعية بمواجهة المشكلات الاجتماعية

لاستقطاب أكبر عدد من الأعضاء إضافة إلى أهميتها التنموية بنسبة١١% وذلك في إطار توسيع قاعدة الحزب الجماهيرية.

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الثالث وفحواه: ما مدى المشاركة في الأحزاب السياسية العراقية؟

(١) مدى الاشتراك في أحزاب سياسية

تشير البيانات الميدانية إلي ارتفاع نسبة الذين يشتركون في أحزاب سياسية بنسبة ٧١% مقابل الذين لا يشتركون في أحزاب سياسية ٢٩%. وهو ما يعكس قدرة الأحزاب السياسية على الحشد والتعبئة السياسية.

(٢) مدة الاشتراك في الحزب

تشير البيانات الميدانية إلي ارتفاع نسبة الذين يشتركون في أحزاب سياسية بنسبة ٥٢% من المشتركين في الفترة ٥ سنوات فأقل. ونسبة الاشتراك في الفترة من ٥- ١٠ سنوات بنسبة ٣١% وهو ما يشير إلى حداثة الاشتراك في الأحزاب السياسية العراقية، وذلك إما نتيجة الدعاية عن طريق وسائل الاتصال الحديثة، أو زيادة عدد الأحزاب أو اجتذاب برامجها للاشتراك في أنشطتها. وتصل نسبة المشتركين لأكثر من ١٠ سنوات إلى ١٧%.

(٣) أسباب عدم الاشتراك في أحزاب سياسية:

تشير البيانات الميدانية إلي وجود أسباب كثيرة لعدم الاشتراك في أحزاب سياسية أول هذه الأسباب عدم وجود مناخ ديمقراطي بنسبة٨٤% (لإجمالي غير المشتركين)، كما ارتفعت نسبة من يرى أنه ليس لها دور فعلي لتصل إلى٦٢%. يليها لأن ليس لها برنامج واضح بنسبة ٥٩%. ثم يأتي في المرتبة الأخيرة لأسباب عدم الاشتراك في أحزاب سياسية لأنه يسيطر عليها الفاسدين بنسبة ٣٤% وهو ما يعكس البيئة الاجتماعية والسياسية في المجتمعات العربية حيث يسيطر الفاسدين على بعض مقاليد العمل السياسي.

وتعكس هذه الأسباب المشكلات والمعوقات التي تواجه الأحزاب السياسية العراقية، والتي تؤثر على الاشتراك في هذه الأحزاب، ويتطلب تفعيل هذه الأحزاب مواجهة هذه المعوقات.

(٤) مدى المشاركة في الانتخابات البرلمانية

تشير البيانات الميدانية إلي ارتفاع نسبة الذين يشاركون في الانتخابات البرلمانية بنسبة ٨٦%. وذلك في مقابل الذين لا يشاركون في الانتخابات البرلمانية

بنسبة ١٤%، وهو ما يؤكد على زيادة المشاركة السياسية في المجتمع العراقي، والوعي بأهمية البرلمان في الحياة السياسية، وذلك في محاولة لتغيير الأوضاع السياسية والاجتماعية بالمجتمع العراقي، والتأكيد على وحدة وتماسك الدولة في مقابل الجماعات التي تحاول هدم الدولة العراقية، وخلق توترات اجتماعية وسياسية.

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الرابع وفحواه: ما وظائف وأدوار الأحزاب السياسية العراقية؟

تعد الأحزاب السياسية من أهم ركائز النظام السياسي كونها تؤدي مجموعة من الوظائف الأساسية فهي توفر أمكانية المشاركة السياسية والتعبير عن الرأي وتجميع المصالح وتعبئتها، وأداة من أدوات التجنيد السياسي، وتساهم بإسباغ الشرعية على نظام الحكم. (٢٦) فبدون النظام الحزبي أو الأحزاب السياسية ينشأ فراغ سياسي هام وهائل ما بين السلطة والمواطن فالحزب يعمل على بلورة رأي المواطن واتجاهاته. وإن الأحزاب السياسية بوظائفها التي هي استجابة لمحيطها تساعد على تكييف ذلك النظام، وذلك بواسطة التوظيف والإعداد والتنشئة السياسية والتعبئة السياسية والتي تختلف من مجتمع لأخر حسب الثقافة السياسية السائدة ومستوى الوعي.

وتشير البيانات الميدانية إلي وجود وظائف وأدوار عديدة للأحزاب السياسية تتمثل في:

١- التجنيد السياسي: وتصل نسبة وظيفة التجنيد السياسي إلى ٧٨,٣% وهو ما يساعد على زيادة المشاركة السياسية حيث تعمل الأحزاب على اجتذاب عدد من المواطنين للمشاركة السياسية وتفعيل دورهم في الحياة السياسية.

٢- اختيار الكوادر السياسية: ارتفعت نسبة اختيار الكوادر السياسية لتصل إلى ٦٠,٣% حيث تساعد الأحزاب على إعداد واكتشاف الكوادر السياسية وتقديمها للعمل العام وإتاحة الفرص لها لخوض الانتخابات من خلال الترشح لعضوية البرلمان أو غيرها من المناصب السياسية.

٣- التعبئة: وتتمثل هذه الوظيفة في التعبئة وحشد الدعم والتأييد لسياسات الحزب السياسي بنسبة ٦٥% حيث تمثل هذه التعبئة توسيع قاعدة الحزب الجماهيرية

٤- التنشئة السياسية: وتصل نسبة التنشئة السياسية إلى ٤٧,٧%. حيث تحاول الأحزاب السياسية أن تؤثر في التنشئة السياسية للفرد من خلال استهداف أفكاره عن طريق غرس معلومات وقيم وممارسات يستطيع من خلالها تكوين مواقفه واتجاهاته الفكرية والأيدلوجية التي تؤثر في سلوكه السياسي. وهذا السلوك يلعب دورا في فاعلية الفرد السياسية في المجتمع. ولاشك أن التنشئة السياسية تتم عن طريق المنشورات والدعاية وأساليب التوعية بسياسات وأنشطة الحزب السياسي.

٥- الرقابة الشعبية على أجهزة السلطة التنفيذية بنسبة ٤٥,٧% وهى تمثل أحد مهام الحزب السياسي خاصة فيما يتعلق بوظائف أحزاب المعارضة.

٦- دعم الشرعية بنسبة ٤٥% وتعمل الأحزاب الموالية للنظام السياسي على تقديم الدعم والتبريرات لسياسات النظام و الأحزاب المتحكمة فعلياً في العراق ما بعد عام٢٠٠٣ لحد الآن هي أحزاب متجمعة في قوائم منها حزب الدعوة الإسلامية المتمثل بائتلاف دولة القانون في مجلس النواب العراقي. وهو الحزب المتحكم منذ عام ٢٠٠٥ إلى اليوم حيث ترأسه رئيس الوزراء الأسبق إبراهيم الجعفري (٢٠٠٥-٢٠٠٦) ثم رئيس الوزراء السابق نوري المالكي (٢٠٠٦-٢٠١٠) ثم رئيس الوزراء الحالي حيدر العبادي (-٢٠١٤) يلي حزب الدعوة من حيث القوة المجلس الإسلامي العرقي بقيادة عمار الحكيم المتمثل بكتلة المواطن في مجلس النواب العراقي، بالإضافة إلى أحزاب أخرى كثيرة. وهناك أيضاً أحزاباً كردية لها ثقل التحالف الوطني الكردستاني والممثلة في الحزبان الكرديان، الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني.

٧- صنع السياسات العامة لتصل إلى ٤٢,٣%. ومن أهم هذه الوظائف هي الوظيفة السياسية التي يقدمها الحزب وهي تتوقف على مدى قوة الحزب في تأديتها وإثبات فعاليتها، ويتوقف على مقدرته الفنية في التأثير على الجماهير، فالحزب يسهم في تقدم الوعي السياسي لدى الجماهير بما يقدمه من معلومات تتعلق بالعمل السياسي في الحياة العامة في مختلف نواحيها

٨- المشاركة السياسية بنسبة ٤٢% وذلك من خلال الدعوة للمشاركة في الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية، وتعتبر المشاركة السياسية- بما تتضمنه من أنشطة يؤدي من خلالها الفرد دوراً مهماً وإيجابياً في الحياة السياسية والمجتمعية- من أهم سمات الدولة الحديثة، وتأتي أهمية المشاركة السياسية في الوقت الحاضر من الدور الذي تؤديه هذه المشاركة في نهضة المجتمعات وتطورها باعتبارها شرطاً أساسياً لتحقيق التنمية، ودافعاً أساسياً للتحديث والتنمية السياسية، وأداة ناجحة لحل مشكلات التخلف، ووسيلة تتمكن من خلالها القوى والفئات الاجتماعية والسياسية في المجتمع من طرح أفكارها والتعبير رؤاها، وعرض مطالبها وبرامجها والتأثير في صنع القرارات السياسية بالوسائل السلمية.

٩- إدارة الشئون العامة بنسبة ٣٣,٧% وذلك بما يتفق مع فلسفة الحزب وأهدافه. وهو ما يعكس البعد الاجتماعي لوظيفة الحزب السياسي. وذلك أن الحزب هو الأداة التي لا غنى عنها في ممارسة الفرد تأثيراً ملموساً في إدارة الشئون العامة(٢٧)

١٠- الاندماج القومي بنسبة ٣٢% وذلك حيث أن بعض الأحزاب السياسية تهتم بالتراث القومي، خاصة ما يتعلق بالتراث الثقافي والسياسي في إطار تجميع الطوائف المختلفة تحت مظلة الحزب.

١١- الوظيفة التنموية بنسبة ١٧% ويعكس انخفاض نسبة الوظيفية التنموية تراجع دور الأحزاب في مجال تنمية المجتمع، حيث تهتم الأحزاب العراقية بالعمل السياسي والوصول للسلطة أكثر من الاهتمام بالعمل التنموي، وهو ما يؤثر بشكل أو بأخر على الطبقات الاجتماعية الفقيرة، التي يمثل الجانب التنموي أهم أولوياتها.

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل الخامس وفحواه: ما معوقات التي تواجه الأحزاب السياسية العراقية؟

١- معوقات تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية:

تشير البيانات الميدانية إلي وجود معوقات لتداول السلطة داخل الأحزاب السياسية وتتمثل هذه المعوقات:

- سيطرة أصحاب النفوذ بنسبة ٨١% حيث تؤثر هذه الجماعات على صنع القرار في الأحزاب وعلى أساليب تداول السلطة، وهو ما يعكس تأثير الوضع الاجتماعي والسياسي على تداول السلطة في الأحزاب السياسية.
- سيطرة أصحاب المال والثروة بنسبة ٦٦,٣% وذلك أن أصحاب المال غالباً ما يسيطرون على أصوات الأعضاء والدعاية للمرشحين، وذلك لاستغلال احتياج الناخبين المادي، والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية المتدنية.
- سيطرة الطائفية والعنصرية على مقاليد الأحزاب بنسبة ٧٠,٣% في ظل تعدد الطوائف واختلاف توجهاتها، ومحاولة سيطرة بعض الطوائف على قيادات الأحزاب لتحقيق أغراضها.
- اختيار قيادات الحزب لخلفائهم بنسبة ٦٦,٣% وذلك في محاولة لاستمرار سلطتهم واستكمال برامجهم، باعتبار أن القيادات التي يتم اختيارهم يظلوا يدينوا بالانتماء لمن اختاروهم.
- ممارسة جميع صور الضغط على الأعضاء لاختيار بعض القيادات الحزبية بنسبة ٥٦% وقد تكون هذه الضغوط لاعتبارات اجتماعية أو سياسية أو اقتصادية. وتتعدد صور الضغوط مابين المصالح والأموال والوعود ببعض المنافع والتهديد.

٢- معوقات تواجه فعالية الأحزاب السياسية:

أكدت البيانات الميدانية علي وجود معوقات داخلية كثيرة تواجه الأحزاب وتتمثل هذه المعوقات في:

- **ضعف تغلغل هذه الأحزاب في القرى والمدن المختلفة بنسبة ٨٣,٧% حيث تعني هذه الأحزاب بالمدن ذات الكثافة السكانية المرتفعة بالدرجة الأولى وهو ما يعكس طبيعة التمايز الاجتماعي، حيث الاهتمام بالسياقات الاجتماعية الحضرية عن السياقات الريفية.**
- **عدم وضوح البرامج بنسبة ٤٦%. فالأحزاب السياسية تعاني من عدم وضوح برامجها السياسية فالبرنامج هو مجموعة من الواجبات التي يتعهد الحزب السياسي للجماهير بتطبيقها وفق منظوره فهو عقد بين طرفين يجب الالتزام به.**
- **افتقار الكثير من الأحزاب إلى أطر فكرية أو أيديولوجية واضحة بنسبة ٨٢,٣%.ويمكن أن يرجع ذلك تعدد الإثنيات والطوائف في المجتمع العراقي.**
- **كما ارتفعت نسبة شعور الجماهير بعدم جدوى العمل السياسي والانتماء لهذه الأحزاب لتصل إلى ٨١,٧% وذلك من منطلق أن غالبية الأحزاب لا تقوم بدور يعكس التطلعات والطموحات السياسية للعديد من الفئات.**
- **ضعف ارتباط الأحزاب بالجماهير وتعرفها على مصالحهم ومطالبهم بنسبة٦٦,٧%، وهو ما يمكن أن يؤثر على عدم وجود أرضية للأحزاب السياسية في المجتمع العراقي.**
- **وجود قوانين مكبلة للعمل الحزبي بنسبة ٢٣,٧% وذلك أن الأحزاب السياسية العراقية لا تستطيع أن تقوم بأدوارها بحرية كاملة في وجود بعض القوانين التي تعوق الأحزاب غير الحاكمة عن القيام ببعض الأدوار، كما ارتفعت نسبة ضعف الإمكانيات المادية لتصل إلى ٢١% حيث تتطلب بعض الأنشطة الحزبية سواء فيما يتعلق بالبرامج الثقافية أم الأنشطة الاجتماعية والسياسية والتنموية ميزانية للإنفاق على هذه الأنشطة والبرامج.**
- **غياب الديمقراطية داخل هذه الأحزاب بنسبة ١١,٣% حيث سيطرة القبلية والشللية على صنع القرار داخل الأحزاب السياسية.**
- **عدم وجود مقار للأحزاب بالأماكن المختلفة بنسبة ١٠% وهو ما يعكس ضعف الانتشار الجغرافي للأحزاب ويشكل ذلك صعوبة على الراغبين في الاشتراك بالأحزاب.**

فيما يتعلق بالإجابة على التساؤل السادس وفحواه: ما أساليب تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية العراقية؟

تشير البيانات الميدانية إلي وجود أساليب عديدة لتداول السلطة داخل الأحزاب السياسية العراقية أول هذه الأساليب:

- **المشاركة في عملية صنع القرار بنسبة ٥١% تشير عملية صنع القرار إلى التفاعل بين المشاركين كافة على المستوى الرسمي وغير الرسمي في رسم السياسات العامة، فعملية صنع القرار تعد بمثابة الوظيفة الرئيسية الملقاة على عاتق المؤسسات السياسية، وقد تقوم الأخيرة في اختيار البديل المناسب من خلال المناقشة والمفاضلة.**
- **المنافسة الحرة النزيهة بنسبة٣٤% وهو ما يشير إلى انخفاض نسبة المنافسة الحرة النزيهة داخل الأحزاب السياسية.**
- **الانتخاب بين الأعضاء بنسبة ٣٢% تعرف عملية التصويت أو الانتخاب على أنها وسيلة عملية يقوم بواسطتها أصحاب الحق في التصويت، في اختيار أشخاص معينين يقومون بتمثيلهم، سيتحملون مسئولية اتخاذ القرارات ورسم السياسات في الدولة، وقد ازدادت الحاجة للانتخابات في ظل تزايد عدد السكان وتطور أنظمة الحكم، وفي ظل صعوبة تطبيق الديمقراطية المباشرة أو استحالتها، والتي تم الاستعاضة عنها بما يسمى الديمقراطية التمثيلية، والتي من خلالها يقوم المواطنون أصحاب الحق في التصويت، باختيار حكوماتهم وحكامهم. فأصبحت الانتخابات أسلوب الديمقراطية الحديثة المنظم لعملية اختيار ممثلي الشعب.**
- **تداول السلطة داخل الأحزاب بالتعيين لتصل إلى١٢% وهو ما يؤكد على اللجوء للتعيين في بعض المناصب داخل الأحزاب، ويؤثر ذلك على الأسلوب الديمقراطي لتداول السلطة.**
- **النظام التمثيلي بنسبة ١٤% وهو ما يشير إلى أن تمثيل الفئات والطوائف المختلفة داخل قيادة الأحزاب السياسية.**
- **استخدام القوة للاستيلاء على السلطة بنسبة ٩%.**

ثامناً: استنتاجات:

توصلت الدراسة لعدة استنتاجات أهمها:

- **ارتفاع نسبة الذين يشتركون في أحزاب سياسية بنسبة ٧١% وهو ما يعكس ارتفاع الوعي بدور الأحزاب السياسية، وقدرة هذه الأحزاب على توسيع قاعدة عضويتها باجتذاب العديد من الأعضاء الجدد.**
- **تعدد أسباب كثيرة لعدم الاشتراك في أحزاب سياسية أول هذه الأسباب عدم وجود مناخ ديمقراطي بنسبة٨٤% من غير المشتركين بأحزاب، كما ارتفعت نسبة من يرى أنه ليس لها دور فعلي لتصل إلى٦٢%. يليها لأن ليس لها برنامج واضح بنسبة ٥٩%. وتعكس هذه الأسباب وجود أسباب تؤثر على تراجع بعض الأفراد عن الاشتراك في الأحزاب السياسية.**
- **ارتفاع نسبة الذين يشاركون في الانتخابات البرلمانية بنسبة ٨٦%، وهو ما يعكس الوعي بأهمية المشاركة بهذه الانتخابات في صياغة السياسة العراقية.**
- **وجود وظائف وأدوار عديدة للأحزاب السياسية وهو ما يعكس فعاليتها وتتمثل في؛ التجنيد السياسي بنسبة ٧٨,٣% وذلك عن طريق التواصل الاجتماعي مع الفئات المختلفة، اختيار الكوادر السياسية بنسبة ٦٠,٣% وذلك على اعتبار أن الأحزاب تعمل على تأهيل وإعداد هذه الكوادر، التعبئة وحشد الدعم والتأييد لسياسات الحزب السياسي بنسبة ٦٥% وذلك من خلال الدعاية لأهداف وبرامج وأنشطة الأحزاب، ثم التنشئة السياسية بنسبة ٤٧,٧% باعتبار أن هذه الأحزاب هي قنوات التوعية والتربية السياسية، الرقابة الشعبية على أجهزة السلطة التنفيذية بنسبة ٤٥,٧% وهو أحد الأدوار المهمة في وظائف الأحزاب السياسية، دعم الشرعية بنسبة ٤٥% باعتبار أن التعددية تمثل أحد الصور الشرعية، وصنع السياسات العامة، المشاركة السياسية، إدارة الشئون العامة، الاندماج القومي، الوظيفة التنموية.**
- **وجود معوقات لتداول السلطة داخل الأحزاب السياسية وتتمثل هذه المعوقات في؛ سيطرة أصحاب النفوذ على أسلوب تداول السلطة بنسبة ٨١%، سيطرة أصحاب المال والثروة على الانتخابات بنسبة ٦٦,٣% وهو ما يؤثر على تداول السلطة ومدى النزاهة والحرية في سير العملية الانتخابية، سيطرة الطائفية والعنصرية على مقاليد الأحزاب بنسبة ٧٠,٣%، اختيار قيادات الحزب لخلفائهم بنسبة ٦٦,٣%، ممارسة جميع صور الضغط على الأعضاء لاختيار بعض القيادات الحزبية بنسبة ٥٦%.**
- **وجود معوقات داخلية كثيرة تواجه الأحزاب وتتمثل هذه المعوقات في: ضعف تغلغل هذه الأحزاب في القرى والمدن المختلفة بنسبة ٨٣,٧%، عدم وضوح**

البرامج بنسبة ٤٦%، افتقار الكثير من الأحزاب إلى أطر فكرية أو أيديولوجية واضحة بنسبة ٨٢,٣%، كما ارتفعت نسبة شعور الجماهير بعدم جدوى العمل السياسي والانتماء لهذه الأحزاب لتصل إلى ٨١,٧%، ضعف ارتباط الأحزاب بالجماهير وتعرفها على مصالحهم ومطالبهم بنسبة٦٦,٧%

- وجود أساليب عديدة لتداول السلطة داخل الأحزاب السياسية العراقية أول هذه الأساليب: المشاركة في عملية صنع القرار بنسبة ٥١%، المنافسة الحرة النزيهة بنسبة٣٤% وهو ما يشير إلى انخفاض نسبة المنافسة الحرة النزيهة داخل الأحزاب السياسية، الانتخاب بين الأعضاء بنسبة ٣٢%

تاسعاً: توصيات الدراسة:

- المساواة بين المواطنين في الانتخاب والترشح، وهو ما يمثل أهم أسس الديمقراطية، حيث أن المساواة في الانتخاب والترشح تمثل إتاحة الفرص بين جميع الأفراد.
- توافر نظام قانوني يؤمن التداول السلمي للسلطة وذلك أن الديمقراطية وتداول السلطة يتطلب قوانين ولوائح تلتزم الأحزاب باتباعها.
- أن تقوم هذه الانتخابات بصورة دورية وبما يمنع احتكار قيادة الحزب للسلطة، والسيرة من خلال النفوذ والأموال على مجرى العملية الانتخابية.
- تنظيم العملية السياسية وذلك أن ممارسة الديمقراطية وتداول السلطة يتطلب تنظيم العملية السياسية وفقا للإجراءات والقواعد الديمقراطية.
- مواجهة سيطرة الطائفية والعنصرية على مقاليد الأحزاب، وذلك من خلال التأكيد على الوحدة الوطنية، ووضع معايير تعالج العنصرية والطائفية.
- مراقبة مؤسسات حقوق الإنسان للانتخاب وهو ما يضمن حرية ونزاهة الانتخابات، وعدم وقوع مخالفات تتعلق بالانتخاب.
- مراقبة أداء القادة السياسي وهو ما يساعد على الالتزام بمعايير التداول السلمي للسلطة.
- عدم ظهور القيادات الأبدية التي لا يتخلص منها الحزب إلا بالموت.

المراجع:

١) عبد الحسين شعبان: جذور التيار الديمقراطي في العراق، قراءة في أفكار حسين جميل – هل انقطع نسل الليبرالية العراقية، دار بيان للنشر والتوزيع والإعلام، بيروت، لبنان، ٢٠٠٧، ص ٢٠٣

٢) طارق علي الهاشمي، الأحزاب السياسية، مطابع التعليم العالي، الموصل، ص ص٦٥- ٦٧.

٣) عمار سعدون البدري، التعددية الحزبية وإشكالية تداول السلطة في مصر بين عامي ١٩٧٠-٢٠٠٣، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص١٣.

4) James E. Anderson, Puplic Policy Making (Fourth Edition ، New York, Houghton Mifflin Company, 2000), P. 67-68.

٥) صلاح سالم زرنوقة، أنماط الاستيلاء على السلطة في الدول العربية. ط2 ، القاهرة، مصر:مكتبة مدبولي، ١٩٩٣، ص١٠.

٦) عبد الوهاب حميد رشيد، العراق المعاصر " أنظمة الحكم والأحزاب السياسية"، دار المدى للثقافة والنشر، دمشق، ٢٠٠٢،ص. ٢٤٨-٢٦٨.

٧) أسامة الغزالي حرب: الأحزاب السياسية في العالم الثالث، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،١٩٨٧، ص٨٥.

٨) على أحمد عبد القادر، كمال المنوفي: النظريات والنظم السياسية (القاهرة، دار نهضة الشرق، ٢٠٠٢)، ص ١٦٤.

٩) إبراهيم درويش: النظام السياسي: دراسة فلسفية تحليلية، الطبعة الرابعة، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الرابعة، ١٩٧٨م، ص ١٨١-١٨٢.

١٠) محمد سعد أبو عامود: " الأحزاب بين الدول المتقدمة والنامية " مجلة الديمقراطية، العدد الرابع (٢٠٠١)، ص ٤٠-٤٣.

١١) أحمد عادل: مرجع سابق، ص ١١٧.

١٢) عبد السلام نوير: المعلمون والسياسة (القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١)، ص ٣٢.

13) Fredrick C. Engelmann, Mildred A. Schwarts ،Political Paties and the Canadian Social & Structure (Canada ، Prentice Hall of Canada, 1976) P.21.

١٤) علي الدين هلال، نيفين مسعد: " النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير"، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠، ص٨٥.

١٥) كمال المنوفي: أصول النظم السياسية المقارنة، شركة الربيعان للنشر والتوزيع،الكويت،١٩٨٧، ص ٢٠١.

16) Salma Ihab Wahba " Aleftist Opposion Party in Adominant Party System: The case Study of The Arab Nasserist Party "Unpublished Master, The American Univ. in Cairo, 1997), P.2.

(١٧) رفعت عيد سيد، تداول السلطة داخل الأحزاب السياسية، دراسة تطبيقية على بعض الأحزاب المصرية، القاهرة، مصر: دار النهضة العربية، ٢٠٠٥، ص ٢.

(١٨) غسان العطية: مجلة الملف العراقي، المعهد العراقي للتنمية الديمقراطية، العدد١٤٤-١٤٥، بغداد، تشرين الاول ٢٠٠٥، ص٣.

(١٩)علي خليفة الكواري وآخرون، المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، ط ٢، بيروت، لبنان: مركز دراسات الوحدة العربية،. ٢٠٠٢. ص ٢٧.

(٢٠) المرجع السابق، ص ٢٤١

(٢١) أسامة الغزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون، ١٩٨٧م، ص١٤

(٢٢)النعمان أحمد الخطيب، الأحزاب السياسية ودورها في أنظمة الحكم المعاصرة، جامعة مؤتة، الكرك، ١٩٩٤م،، ص١٣-١٦

(٢٣)طارق الهاشمي، الأحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره، ص ٦٥.

24) Gwendolen M.Carter and John H. Herz, Government and politics in The Twentieth Century, Frederick A.Praeger NewYork, 1961, P.110

٢٥)محمد جمال باروت، ندوة احتلال العراق وتداعياته عربياً وإقليمياً ودولياً، مجلة المستقبل العربي، العدد٣٠٢، بيروت،٢٠٠٤، ص ٣٩

(٢٦)صال نجيب العزاوي، السياسة العامة- دراسة في حقل معرفي جديد، بغداد، (مركز الدراسات الدولية)،٢٠٠١، ص٥٩

(٢٧)عبد الرضا حسين الطعان، البعد الاجتماعي للأحزاب السياسية، دراسة علم الاجتماع السياسي، آفاق للنشر، بغداد، ص٣٤